



إعادة تجديد الهياكل السياسية والاقتصادية في لبنان

تقرير موجز عن السياسات

مشروع منظم من قبل
مؤسسة مي شدياق - معهد الإعلام
بالشراكة مع
قسم الشؤون العامة في السفارة الأمريكية في بيروت
تموز - سنة 2022



جدول المحتويات

المقدمة

الجزء الأول – الدولة المنهارة: نظرة الى الوضع الحالي في لبنان

الجزء الثاني – السياسات المُوصى بها

الخاتمة

الملحقات

تشويه

إنّ المعلومات المبيّنة في هذا التقرير لا تعبّر ضمناً عن أي رأي من جانب مؤسسة مي شدياق – معهد الإعلام و قسم الشؤون العامة في السفارة الأميركية في بيروت.

المقدمة

إنّ مؤسسة مي شدياق- معهد الإعلام هي مؤسسة غير حزبية ولا تتوخّى الربح، مكرّسة بشكل أساسي للبحث والتعليم حول قضايا الإعلام والصحافة والديمقراطية والرعاية الاجتماعية. تؤمن مؤسسة مي شدياق – معهد الإعلام أنّه من خلال دعم تطوير صناعات إنتاج المعرفة يمكنها أن تساهم بشكل كبير في جعل لبنان لاعباً فعالاً في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تزويد بلدنا بالحصانة اللازمة لمواجهة العولمة الجامحة ، إضافةً الى تعزيز حرية التعبير والديمقراطية.

وبما أنّ مؤسسة مي شدياق – معهد الإعلام تعمل على تطوير حلول استراتيجية لأزمات لبنان المتعددة المستويات، فقد نظّمت، منذ شهر تشرين الأول عام 2021 وحتى شهر نيسان عام 2022، سلسلة حلقات حوارية حول كيفية تجديد الهياكل السياسية والاقتصادية في لبنان بالتعاون مع قسم الشؤون العامة في السفارة الأمريكية في بيروت. من خلال التركيز على بعض المجالات ذات الأولوية، مثل الحوكمة وأمن الحدود وسيادة القانون والتنوع والإدماج وغيرها لاستعادة النمو الطويل الأجل في لبنان ، فإن MCF-MI سعت بالتعاون مع عدد من المحاورين المحليين والدوليين لعرض بعض السياسات بهدف الحد من الانكماش الاقتصادي والمالي والاجتماعي والإنساني.

يعرض هذا التقرير النقاط الرئيسية للمناقشات التي حصلت على مدار 7 أشهر، ويسلّط الضوء على تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإنسانية المتفاقمة، وعلى تفجير مرفأ بيروت الذي حصل في 4 آب عام 2020. إضافةً إلى ذلك، يوصي هذا التقرير بسياسات يُمكن اعتمادها لإنقاذ البلد الذي يعاني من ركود اقتصادي كبير وطويل الأمد على المستويات كافة. وهو يقترح أدوات من شأنها أن تساعد على خفض معدل إنهيار لبنان.

التقرير مقدّم على النحو التالي: الجزء الأول يتناول تأثير مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنسانية في لبنان. يسلّط هذا الجزء الضوء على تعقيدات هذه الأزمات، ويقدم لمحة عامة عن التأثير المستمر للفساد المستشري على المستوى الوطني ، وعن تقاسم السلطة غير الفعال، وعن الطائفية الراسخة. كما يركّز هذا الجزء على السياق الجغرافي السياسي الإقليمي المعقّد، وعلى تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية ووكلائها المحليين. أما الجزء الثاني فيطرح مجموعة من السياسات والتوصيات لتخفيف هذه الإنعكاسات. ويمكن اعتبار هذه السياسات كأدوات قيمة تساعد في توجيه صانعي القرار والسلطات التنظيمية.

الجزء الأول – الدولة الفاشلة: نظرة الى الوضع الحالي في لبنان

يمرّ لبنان بأزمات اقتصادية ومالية وسياسية وصحية شديدة تُعرّض شعبه للخطر وتزيد درجة فقره وتهدّد سلامته. وفي هذا السياق، لم يكتفِ الضيوف اللبنانيون والأجانب، الذين تكلموا في الندوات الإحدى عشرة وفي الحوارين المنفردين، بإعطاء معلومات مفيدة حول الأخطاء التي حدثت في لبنان، بل أعطوا أيضاً توصيات لسياسات تساعد في مواجهة الأزمة المتعددة الأوجه التي يمرّ بها البلد. ويمكن لهذه السياسات أن تكون بمثابة خطة عمل لتجنب البلد الانهيار التام. وفي هذا الصدد، يلخّص هذا التقرير فحوى المناقشات ويرسم المسار المؤدي لإنعاش البلد.

ما الذي سار على نحو خاطيء في لبنان؟

كل شيء! فيحسب ما قاله المتحدثون، بدأت الأزمة في لبنان كأزمة مديونية، ثم مصرفية، فاجتماعية واقتصادية، وأخيراً إنسانية. وفي حين أنّ الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان تُصنّف على الأرجح كواحدة من الأزمات الثلاث الأشدّ خطورة، كانت العواقب الاجتماعية للأزمة كارثية، ذلك أنّ أكثر من نصف السكان أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ولقد أدّت الأزمة إلى انهيار الخدمات العامة الأساسية، لا سيما الكهرباء والصرف الصحي والتعليم. ولقد طال الانهيار أو "الركود" كل المؤسسات، فيما يضع حالياً ضغطاً بشكلٍ غير مسبوق على المؤسسة الوحيدة المتبقية، مُعرّضاً الجيش اللبناني للخطر.

لقد أتاحت لنا الحلقات الحوارية مناقشة ودراسة المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنسانية المتعددة. وبحسب أقوال المتحدثين، تبين ما يلي:

I. على الصعيد السياسي:

وافق جميع المتحدثين في الندوات كافة على أنّ الوضع السياسي الذي تسبّب بفوضى عارمة على صعيد إدارة البلد ناجم عن مزيج من العوامل الداخلية والخارجية.

أ. العوامل الداخلية

ترتبط العوامل الداخلية بمناهضة الحوكمة والفساد وتقاسم هيكل السلطة وفقاً لإعتبارات دينية وطائفية. ووفقاً للسيدة منى يعقوبيان وهي إحدى كبار المستشارين في معهد الولايات المتحدة للسلام، فإنّ هذه العوامل مرتبطة بحقيقة أنّ الحكومة اللبنانية لا تنفقر إلى الإرادة السياسية فحسب، بل ترفض تماماً إجراء الإصلاحات اللازمة التي يمكن أن تتيح للبلد الخروج من الأزمات المتعددة المستويات.

شهدت البلاد حالة من الشلل منذ الحرب الأهلية وفي الفترة التي تلتها، وكذلك خلال حقبة الهيمنة السورية والفترة التي تلتها. فبالنسبة للسيد بول سالم، رئيس معهد الشرق الأوسط، فقدت الدولة خلال الحرب الأهلية ومنذ أواخر الستينيات سيادتها لصالح منظمة التحرير الفلسطينية وبعدها لصالح السوريين وحزب الله. لقد أصبحت دولة تفتقر للعناصر الأساسية التي يجب أن يرتكز إليها وجود أي دولة. وهي لم تستطع يوماً السيطرة على حدودها وأراضيها وسيادتها ما ساعد على الانهيار السريع في العامين الماضيين. وفي واقع الأمر، عندما انتهت الحرب، تم تشكيل حكومة جديدة لتمهيد الطريق أمام زعماء الحرب الطائفيين لكي يصبحوا القادة السياسيين في البلد، وفقاً لما قالته السيدة ندى عبد الساتر، المؤسسة والشريكة الإدارية في شركة عبد الساتر-أبو سمرا وشركائه. إنّ الطبقة السياسية التي وضعت نظاماً طائفيّاً مفصلاً على القياس، وقائماً على الوفاق، هي التي دمّرت البلد.

إنّ المشكلة وفقاً للسيدة مها يحيى، مديرة مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، هي أنّه لم يكن هناك من مساهلة في نهاية الحرب الأهلية، بل حدثت الأمور على نحوٍ أسوأ إذ أصبح العديد ممن يجب أن تتّم مساءلتهم في مناصب سلطة. أما بالنسبة للسيد

عامر بساط، المدير العام ورئيس الأسواق السيادية والأسواق الناشئة (ألفا) في شركة بلاك روك في نيويورك، فإن المشكلة هي أننا ما زلنا نتصرّف وكأن شيئاً لم يحصل، ولا حتى انفجار المرفأ، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً.

بالنسبة للسيدة راشيل دور- ويكس، رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان، يجب الاعتراف بأن لبنان يعاني من أزمة حكم غير عرضية، فهي من صنع الإنسان، وفقاً لما قاله السيد ناصر السعيد، الإقتصادي والوزير السابق للإقتصاد والصناعة. إن جزءاً من هذه الأزمة ينبع من نظام حكم مبني على الإقصاء، في حين أنّ المكان الوحيد الذي يسجل فيه الإشارك رقماً قياسيماً فهو على صعيد النظام الطائفي.

بينما يتمّ الدعوة إلى الديمقراطية وإلى حكم الشعب، تنقسم صفقة تقاسم السلطة السياسية، المُسمّاة باتفاق الطائف، بين نخبة المسؤولين الذين يعملون لمصلحتهم الشخصية والنظام القائم على المحسوبية. بالنسبة للسيد حسين العشي، النائب العام والأمين العام في حركة "من تشرين"، فإنّ هذا النظام التشاركي يُسمى بالكليبتوقراطية؛ لا بل أكثر من ذلك، إنه فيتوقراطية. يقوم هذا النظام على التخریب المؤسسي وتعيين موظفي خدمة مدنية داخل الإدارة حائزين على تغطية من قبل حزب الله المتورط بشدة في الفساد. الفساد الذي تسبّب بحصول انفجار مرفأ بيروت ودخول نترات الأمونيوم، كما قال السيد سعد الدين الخطيب، أمين سر نقابة المحامين في بيروت. والفساد نفسه الذي حوّل المرفأ إلى حصاله لتمويل الحملات الانتخابية للعصابة الحاكمة في لبنان في ظل هيمنة حزب الله، وكيل إيران المسلح، الذي هو اللاعب الأساسي في لبنان، بحسب ما يقول السيد رياض قبيسي، رئيس وحدة التحقيق في محطة أخبار الجديد. حزب الله الذي وفقاً لما قاله السيد بول سالم في الندوة الأولى، يحتكر القوة ويملك التأثير الدراماتيكي على الشؤون اللبنانية. فمذ العام 2018، مُنح الجيش اللبناني من تجنيد عناصر جديدة لمدة ثلاث سنوات متتالية بسبب قانون موازنة العام 2018، على الرغم مما برهن عليه الجيش اللبناني في معركة فجر الجرود؛ الأمر الذي أضعف قدرته على العمل، وفق ما قاله العميد (المتقاعد) زياد الهاشم، نائب رئيس الأركان للتخطيط السابق في القوات المسلحة اللبنانية.

ب. العناصر الخارجية

ترتبط العوامل الخارجية غالباً بتأثير التدخّل المستمرّ من الدول المجاورة مثل سوريا وإسرائيل وإيران. من وجهة نظر المتحدثين في حلقاتنا الحوارية، فإنّ هذه العوامل ترتبط أيضاً بالاتفاق النووي مع إيران وشطب الحرس الثوري (فيلق الحرس الثوري الإيراني) من لائحة المنظمات الإرهابية. السيد سامي نادر، الإقتصادي ومحلل شؤون الشرق الأوسط والمستشار السابق لوزير العمل اللبناني شدّد على أنّ الشطب سيكون له تأثير مباشر على لبنان وعلى المنطقة، لأنه وبطريقة ما، يزيد من شرعية حزب الله الذي هو، من جهة، جزء لا يتجزأ من الحرس الثوري، ومن جهة أخرى الحزب المسؤول والمسيطر في لبنان نيابةً عن إيران. إنّ احتمال التوصل الى اتفاق نهائي سينعكس حتماً على دول المنطقة، لا سيما على البلدان الجيوسراتيجية التي يتركز مستقبلها على كيفية اندلاع الصراعات بين القوى العالمية. لكن بالنسبة للسيد طارق متري، الوزير اللبناني السابق والمدير السابق لمعهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، فهو يبدو أكثر تفاؤلاً، إذ يعتبر أنّه سيكون لرفع بعض العقوبات الاقتصادية عن إيران تأثير مفيد، ذلك أنّ إيران ستتحلّى عن سلوكها السلبي وسياستها الإقليمية المُزعزعة للاستقرار.

تبدّل دول الغرب وأوروبا والولايات المتحدة من جانبها قصارى جهدها لمساعدة لبنان، في إنجاز الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الإنتعاش، ولجهة دعم الجيش اللبناني للحفاظ على استقرار البلاد. وفقاً للسيدة رنا أبتّر، كبيرة المراسلين في صحيفة الشرق الأوسط، هناك اعتماد كبير على الإدارة الفرنسية الحالية لحل الأزمة. بالنسبة للسيد جوزيف باحوط، مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية وزميل سابق غير مقيم في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، فإنّ للسياسة الأمريكية في سوريا عنوان واحد ألا وهو "معبّر التنف"، من يسيطر عليه ومن يتحكم بدخول الأسلحة الإيرانية عبر العراق وسوريا إلى لبنان. الدكتور باحوط مقتنع بأنّ هناك منظورين مختلفين يميّزان المراجعة الاستراتيجية الأمريكية. في خلال فترة رئاسة ترامب، كانت الاستراتيجية تعتبر أنّه إذا انهار لبنان، سيقضي ذلك بطريقة على حزب الله. بينما مع إدارة بايدن فهناك مقاربة مختلفة، وهي أنّ انهيار لبنان يمكن أن يساهم في وصول حزب الله إلى السلطة. بالنسبة للسيدة حنين غدار، الزميلة الزائرة في زمالة "فريدمان" في برنامج معهد واشنطن حول السياسة العربية، فإنّ الانهيار ليس له علاقة بالولايات المتحدة، إلاّ أنه يمكن أن يكون للولايات المتحدة وسياستها في المنطقة تأثير على البلد.

ويعتبر السيد سامي نادر أنّ تحول مجرى الأحداث في أوكرانيا لعب دوراً سلبياً في تغيير ظروف الصفقة الإيرانية وفي تغيير موقف أحد المعنيين المباشرين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، أيّ روسيا. لن تكون هذه الأخيرة سعيدة بتوقيع الاتفاقية، وبتدفق النفط الإيراني إلى السوق وبإضعاف موقعها في المنطقة. لقد قال ونقتبس: "لن تكون روسيا سعيدة بتوقيع هذه الصفقة رغم كل ما يقال. لن تكون سعيدة برؤية تدفق النفط الإيراني إلى السوق. فإنّ ذلك سيضعف البطاقة القوية جداً التي تمتلكها على هذا الصعيد. ثانيًا، ذلك يُبعد انتباه الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط. لذا فإن أولوية واشنطن اليوم هي التعامل مع هذه الأزمة ثم التعامل مع القوة الصاعدة للصين. من هنا، فإننا نشهد قلقًا متزايدًا بين الحلفاء الأمريكيين التقليديين الذين يبقون على مسافة من واشنطن فيما يتعلّق بهذا الشأن. لذلك، كان من المدهش بعض الشيء في الديناميكية الدبلوماسية أن نرى مؤخرًا اجتماعًا لحلفاء أمريكا التقليديين - أي مصر والمملكة العربية السعودية وإسرائيل - من دون أمريكا. ذلك أنّ لديهم موقفًا مشتركًا عندما يتعلّق الأمر بالصفقة الإيرانية والتهديد المحتمل بأنها لن تنطرق إلى القضايا الاستراتيجية، بل ستقتصر على القضايا النووية".

في الموازة، وفي حين أكّد السيد طارق ميري، الوزير اللبناني السابق والمدير السابق لمعهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، أنّ المنطقة لم تعد أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الانسحاب من أفغانستان؛ رأى السيد أندرو تابلر، وهو زميل أقدم في مارتن غروس ضمن برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، بأنّ الأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد تركز على الشرق الأوسط. ونقتبس مما قاله: "لم تعد تركز أولوية السياسة الخارجية الأمريكية على الشرق الأوسط. ولكن بشكل عام، هناك إجمالاً منحنى عند الحزب الديمقراطي لعدم إعطاء الأولوية للسياسة الخارجية. لكن من المثير للاهتمام أن السياسة الخارجية هي الأمر الذي يتقل كاهل الحزب الديمقراطي أكثر من أي شأن آخر في هذه المرحلة. هناك قلق كبير في شأن سيطرة الرئيس بايدن على السلطة، لاسيما سيطرته على حزب ديمقراطي مُقسم على نفسه. وتتفاقم هذه الانقسامات بسبب ما نراه يحصل في أفغانستان وفي أوكرانيا".

بالرغم من ذلك، ووفقاً للسيد أو هانس جيوكجيان، رئيس قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت، فإن "السياسة الأمريكية وصنع السياسة الخارجية الأمريكية لا يقتصران على رئيس الولايات المتحدة. هناك كونغرس. وفي انتخابات التجديد النصفى خسر الديمقراطيون الأغلبية العظمى في الكونجرس".

وفقاً للسيدة رندة سليم، الزميلة الأولى ومديرة معهد الشرق الأوسط والزميلة في معهد الدراسات الدولية المتقدمة حول السياسة الخارجية في جامعة جونز هوبكينس، هناك الكثير من القلق بشأن الخطوة التالية ذلك أنّ الولايات المتحدة لا تقوم بتهدئة حلفائها في المنطقة فيما يتعلّق بالدور الاستراتيجي لاتفاقية فيينا ولن تكون قادرة على القيام بذلك، خاصةً وأنّه من غير الموثوق في المنطقة بالعديد من الشخصيات في إدارة بايدن، التي كانت تعمل في إدارة أوباما. إنّ سياسات المنطقة تُدار أكثر فأكثر من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية كروسيا، وتركيا، وإسرائيل، ودول مجلس التعاون الخليجي، إعتباراً من حساباتهم الخاصة ومسارات صناعة القرار الخاصة بهم. تتمحور مشكلة لبنان حول الحدود البحرية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمحادثات فيينا والمفاوضات مع إسرائيل والاتفاق المحتمل مع صندوق النقد الدولي، ذلك أن اللاعب الرئيسي على الأرض هو حزب الله، وكل المشاكل المذكورة أعلاه مرتبطة بالعلاقة بين طهران وواشنطن.

تجدر الإشارة إلى أنّ دول الخليج كانت دائماً إلى جانب لبنان ولكن الأمر لم يعد كذلك، بحسب ما قاله السيد بول سالم. ولكن وفقاً لما قاله السفير المتقاعد جيرالد فيرستين، النائب الأول للرئيس والزميل البارز في الدبلوماسية الأمريكية في معهد الشرق الأوسط MEI والنائب الرئيسي السابق لمساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى بين عامي 2013 و 2016 في عهد الرئيس أوباما، فإنّ إدارة بايدن تعمل عن كثب مع شركاء كفرنسا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وغيرها من أجل تحقيق إجماع دولي حول كيفية معالجة القضايا الاقتصادية وقضايا السلامة الإقليمية والسيادة ومن أجل دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية الكلية المطلوبة بشكل عاجل في لبنان.

علاوةً على ذلك، وبحسب السيد بيار دوكان، السفير الفرنسي المكلف منذ أيلول 2020 بتنسيق الدعم الدولي للبنان ومدير تنفيذ قرارات مؤتمر سيدر، فإنّ حرب أوكرانيا لا تغيّر طبيعة الأزمة، وإنما تؤثر على درجتها وخطورتها. فلقد أدت الى تعزيز الضعف البنوي للنموذج الاقتصادي اللبناني، والى الاضطراب المالي، والتقلّب في العملة، والاعتماد على الواردات بشكل عام، والى تطهير الدور الكبير للوقود الأحفوري المستورد في إنتاج الطاقة.

من منظور شمولي، فإنّ السياق السياسي الذي يجب إدارة الأزمة اللبنانية من خلاله شبه معدوم، ما أدّى إلى الانهيار الاقتصادي.

II. على الصعيد الإقتصادي، البنكي والمالي:

في أعقاب الحرب الأهلية بين 1975 و 1990، تسببت الحكومات المتعاقبة بتراكم الدين من دون أن تكشف الكثير عن إنفاقها المفرط، الأمر الذي أدى إلى انهيار مالي يمكن بحسب البنك الدولي تصنيفه كواحد من أسوأ حالات الركود في العالم منذ أكثر من 150 عامًا. منذ عام 2019، ازداد الفقر بشكل كبير مع هبوط العملة المحلية لكي تبلغ قيمتها جزءاً صغيراً مما كانت عليه قبل الأزمة، وقد أدّى ذلك إلى تضخم شديد وبطالة، ما جعل تكلفة المعيشة الأساسية بعيدة عن متناول آلاف الأشخاص وزاد الاحتياجات الإجتماعية والإنسانية بشكل حاد. أدى إفلاس الدولة إلى انهيار الخدمات العامة وأصيب الاقتصاد القائم على الخدمات والمدعوم من البنوك بالشلل، في حين تمّ دفع البلد نحو الإفلاس على يد مجموعة من السياسيين الطائفيين.

بالنسبة للسيد عامر بساط، المدير العام ورئيس الأسواق السيادية والأسواق الناشئة (ألفا) في شركة بلاك روك في نيويورك، فإنّ الأزمة الاقتصادية هي صدمة تماماً مثل أي صدمة سياسية أخرى واجهتها البلاد بما في ذلك الحرب الأهلية، وانفجار المرفأ في الرابع من شهر آب 2020. يشهد البلد حالياً خسارة هائلة للثروات وهجرة للأدمغة. أما بالنسبة للسيدة حنين غدار، الزميلة الزائرة في زمالة "فريدمان" في برنامج معهد واشنطن حول السياسة العربية، فإنّ البلد ينهار لأسباب داخلية تتعلق بالفساد. باختصار، تتعلّق الكارثة الاقتصادية بالإفلات من العقاب وبعدم القدرة على تأمين العدالة خلال الـ 31 سنة الماضية. في الوقت الحالي، يعاني لبنان من ضربة صادمة، كما قالت مها يحيى، مديرة مركز مالكولم إتش كير كارنيجي للشرق الأوسط. إذ قالت: "البلد الذي كان يُعتبر ذات مرة بلداً متوسط الدخل لم يعد حتى بلداً منخفض الدخل بشكل متدهور جداً. إنّ الصدمة من ناحية النظام هائلة وهي تُعبر في هوية البلد".

عدّد السيد ناصر السعيد، الاقتصادي والوزير السابق للإقتصاد والصناعة، المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها البلد و"التي هي من صنع الإنسان"، على النحو التالي:

- السياسة المتعمّدة التي تعتمد النخبة الحاكمة لتفادي الإصلاحات.
- الفساد المستشري الذي سمح به النظام والذي كان من المفترض به إعادة بناء البنية التحتية في البلد لكنه لم يفعل. إنما عوضاً عن ذلك، زرع الثقة وأضعف الديمقراطية وزاد من تقاوم الأزمة.
- النتائج المتفجرة لخطة بونزي، التي تقع على عاتق البنك المركزي الذي اقترض بشكل متزايد لحماية الليرة اللبنانية المبالغ في قيمتها، مما أدى مع مرور الوقت إلى زيادة الديون وزيادة العجز المالي وزيادة العبء على الحكومة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.
- نتيجة ارتفاع سعر الصرف المبالغ فيه الذي أدى إلى عجز أكبر وأكبر في الحساب الجاري. انخفاض سعر الصرف الذي أثر على الحد الأدنى للأجور الذي بلغ 28 دولاراً شهرياً والذي أدى إلى تفاوت حاد في توزيع الدخل. الترابط الذي ألحق الضرر بمجموعات حساسة: ففي حين يتقاضى القاضي حالياً حوالي 187 دولاراً شهرياً، يكسب الأستاذ الجامعي حوالي 156 دولاراً، والجندي 54 دولاراً.
- ربط سعر الصرف، وهي سياسة طويلة الأجل اتبعتها البنك المركزي، سمحت باستهلاك كبير فاق القدرة الفعلية، وأدت بالنتيجة إلى عجز في الحسابات.
- شكّل إغلاق البنوك في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني عام 2019 حافزاً للانفجار. كانت هذه خطوة غير اعتيادية، وأدت إلى زعزعة ثقة الجمهور بالنظام المصرفي. ونتيجة لذلك، كان هناك تهافت على المصارف، ما أسفر عن تعليق عمليات الدفع وتجميد الودائع بالليرة اللبنانية ولاحقاً بالدولار، ما جعل المودعين عاجزين عن سحب أموالهم التي أخذت قيمتها تتهاوى بسرعة فائقة.

- انتشار الفساد في الوزارات والصناعات، وعلى الأخص في وزارة الطاقة، الأمر الذي كلف لبنان أكثر من 40 مليار دولار على مرّ السنين (والذي يَشكّل جزءاً كبيراً من قيمة الدين الحالي).
 - تخلّف الحكومة عن سداد 1.2 مليار دولار من سندات اليوروبوند في عام 2020، والذي كان أول تخلّف عن سداد الديون السيادية للبلد.
 - ولكن أيضاً، النتائج السلبية الكبيرة لإنتاج المخدرات والتهرب الذي يدعمه النظام السوري وحزب الله، بحسب وصف بول سالم في الندوة الأولى.
- كل ذلك أدّى إلى:

- انخفاض هائل في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2018، بلغ حوالي 58% بالقيمة الحقيقية.
- انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بأكثر من 85%.
- تضخم مؤلف من ثلاثة أرقام بمعدل سنوي يبلغ 240%.
- تضخم أسعار الطعام بمعدّل يقارب 480%.
- عجز مالي كبير أدى إلى تراكم كبير للديون، تجاوز 175% من إجمالي الناتج المحلي.

هناك وجهة نظر أوسع يجب أخذها في الاعتبار وهي تأثير الاعتماد بشكل عام على الواردات، وعلى الدور الواسع للوقود الأحفوري المستورد في إنتاج الطاقة. في الندوة الثالثة، أشار السيد أموس هوغستين، المبعوث الخاص والمنسق لشؤون الطاقة الدولية والذي يترأس مكتب موارد الطاقة (ENR) في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن وضع الطاقة في لبنان لا على مستوى خطيراً، إذ بدأ البلد يعاني من انقطاع شبه تام للتيار الكهربائي. هناك ساعات قليلة من التغذية بالكهرباء يومياً، في حين "لا يمكن لأي اقتصاد ولا لأي بلد أن يبدأ بتحقيق الاستقرار في اقتصاده أو أن يبدأ حتى بالتفكير في النمو من دون تحقيق الاستقرار في سوق الطاقة أو من دون البدء برؤية مسار لزيادة عدد ساعات الكهرباء نحو تأمينها ليوم كامل للمنازل والشركات الصغيرة، بالإضافة إلى المستشفيات والمطارات ومراكز الرعاية الصحية والطعام والمياه. إن تشغيل كل هذه الخدمات الحيوية يتطلب تأمين الكهرباء التي يعتبر توافرها من الضرورات الأساسية. إذا لم تتمكن من القيام بذلك، فلا يمكننا تقريباً فعل أي شيء آخر". وبحسب السيد أموس هوغستين، فإن "الطاقة مهمة للبنان ولشعبه ولكن أيضاً للولايات المتحدة التي تهتم بلبنان وبشعبه. إن البلاد ينهار لأن ليس لديه موارده الخاصة أو توزيع ذو قيمة وإنتاج كبير من خلال الطاقة المتجددة. وذلك هو السبب لوجوب إجراء مفاوضات ملائمة مع إسرائيل لإنهاء ترسيم الحدود الجنوبية".

III. على الصعيد الاجتماعي:

وفقاً لما قاله المتحدثون في الحلقات الحوارية، يمرّ لبنان بأزمة إنسانية متصاعدة بسرعة غير مسبوقه تؤدي إلى إغراق البلد في الفقر وتهدد سلامة السكان ورفاههم الاجتماعي. تسببت الأزمة الاقتصادية والمالية الشديدة بمعاناة هائلة للشعب ولللاجئين السوريين، مما أجبر أعداداً غير مسبوقه منهم على الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ووصف البنك الدولي هذه الأزمة بأنها واحدة من أشد الأزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. مع الانهيار الافتراضي لكل قطاعات الاقتصاد تقريباً، فقدت مجموعات كبيرة من الناس وسائل عيشها وقدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التغذية.

أدى سوء الإدارة من قبل الحكومة والبنك المركزي إلى مشاكل اجتماعية وتعليمية وصحية حادة. أولاً، 60% من السكان يُعتبرون الآن فقراء بينما يعاني 70 إلى 80% من السكان من نوع من الفقر المتعدد الأبعاد، كما أكّدت السيدة مها يحيى. ثانياً، البطالة آخذة في الارتفاع وتصل إلى 50%. ثالثاً، تشهد البلاد هجرة جماعية وخسارة في رأس مالها البشري وضياح مواهبها اللامعة وهذا يُعدّ جريمة، كما أكّد السيد عامر بساط.

يتم تقديم المساعدة الإنسانية في إطار خطتي استجابة: خطة الاستجابة للأزمة في لبنان (LCRP) وخطة الاستجابة للطوارئ (ERP). الأولى موجودة منذ 10 سنوات وهي تتناول المجتمعات المضيفة وتقتصر على 256 منطقة. أما خطة الاستجابة للطوارئ، التي تكمل خطة الاستجابة للأزمة في لبنان، فلا تلبّي سوى احتياجات اللبنانيين والمهاجرين. وحتى الآن، لا تدعم خطة الاستجابة للأزمة في لبنان اللبنانيين بالقدر نفسه وبالمستوى نفسه من المساعدة والدعم والحماية المُقدّمة للاجئين، لأنّه لم يتم صياغتها وتطويرها لهذه الغاية. بحسب السيدة نجاه رشدي، وهي النائبة المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، هناك مشكلة أخرى. فلبنان ما زال يعتبر حتى الآن دولة ذات دخل متوسط. بحسب السيدة رشدي: "ذلك هو سبب ضالة تمويل خطة الاستجابة للطوارئ والذي بلغ أقل من 12٪. هذا التدني في التمويل قلّل من المساعدات الإنسانية، ذلك أنّ المجتمع المضيف (لبنان) لم يكن لديه سابقاً الاحتياجات نفسها التي نراها اليوم أكانت الحاجة للأمن الغذائي، أو الوصول إلى الخدمات الصحية، أو التعليم".

فيما يتعلق بالأمن الغذائي: إنّ ما يحدث في روسيا وأوكرانيا لن يؤثر على الأمن والاستقرار في كل أنحاء الشرق الأوسط فحسب، بل سيؤثر بشكل أساسي على الإمداد العالمي بالقمح خارج إطار السوق، وفق ما قاله السفير المتقاعد جيرالد فيرستين، النائب الأول للرئيس والزميل البارز في الدبلوماسية الأمريكية في معهد الشرق الأوسط MEI. أما بحسب قول السيدة نجاه رشدي فإنّ المشكلة هي أننا بدأنا نرى حالات سوء تغذية وعدم توفر المياه للعديد من الأطفال اللبنانيين، وذلك يحصل للمرة الأولى على الإطلاق في لبنان.

فيما يتعلق بقطاع الرعاية الصحية: يتفكك نظام الرعاية الصحية في لبنان حيث يواجه البلد واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم. في مواجهة النقص في الأدوية والديزل والوقود، يتعين على السلطات التحرك على الفور لتجنب عواقب أسوأ. يعاني القطاع من تدخل سياسي شديد يمنع جزءاً من السكان من الحصول على رعاية صحية كافية. يؤكد النائب غسان حاصباني، نائب رئيس الوزراء السابق ووزير الصحة السابق، أنّ الأموال التي تم توفيرها من قبل البنك الدولي لتحسين مراكز الرعاية الصحية الأولية تمّ إيقافها من قبل وزراء حزب الله المتعاقبين بذريعة الاختلاف حول شفافية توزيع الأموال في وزارة الصحة. فيما حقيقة الأمر ليست كذلك.

فيما يتعلق بقطاع التعليم: وضعت الأزمات المتفاقمة قطاع التعليم في لبنان تحت ضغط شديد. في ظل ضعف الإنترنت وانقطاع التيار الكهربائي وارتفاع تكاليف النقل ووجود مخاوف من فيروس كوفيد-19 وانخفاض الرواتب، أصبح التعليم غير فعال وغير متوازٍ إلى حد كبير. أدى ارتفاع معدلات الفقر إلى إنتقال الطلاب من المدارس الخاصة إلى المدارس الرسمية. وأصبح الافتقار إلى استراتيجية واضحة مصدر قلق دائم بالنسبة لكلي الطرفين: الأهل والجيل الجديد السبيّ الحظّ.

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين: يجب إدراج بعض الأرقام لتسليط الضوء على قضية اجتماعية أخرى تتعلق بالفجوة بين الجنسين والتمييز بينهما. فعلى الرغم من منح المرأة حق التصويت في لبنان عام 1953، أكّدت السفيرة دوروثي شيا أن بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي صنفت لبنان في المرتبة 132 من بين 156 دولة على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، وفي المرتبة 112 من أصل 155 دولة حول العالم بالنسبة إلى التمكين السياسي، وفي المرتبة 182 من أصل 190 فيما يتعلق بمشاركة المرأة في مجلس النواب وذلك اعتباراً من شهر نيسان عام 2021. وهذه الأرقام تعطي إنطباعاً حول خطورة ما يواجهه اللبنانيون العاديون. قبل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كوفيد العالمية، لم يكن الوضع أصلاً لصالح النساء والفتيات. ثم حصل انفجار مرفأ بيروت في شهر آب من العام 2020 والذي أثار بشكل أكبر وأخطر عليهن، دافعاً نسبة عالية من الفتيات إلى ترك المدرسة والزواج في مرحلة الطفولة المبكرة. لا تزال الحواجز تعترض المرأة في المجتمع اللبناني. فهي تتراوح بين الحواجز التقنية والمالية والقانونية والفكرية. بالنسبة للسيدة لوريانا تيودوريسكو، رئيسة الاتحاد الأوروبي والشؤون الدولية في مؤسسة "لويجي ستورزو" ورئيسة منظمة المرأة في الأمن الدولي (WISS) إيطاليا، ترتبط هذه الحواجز في الغالب بالعقلية الأبوية والثقافة والتحيزات، التي تتطلب وقتاً لتتغير. كما وأنها مرتبطة بالإرادة السياسية التي تستبعد النساء وتمنعهن من إظهار كامل إمكاناتهن. بالنسبة للسيدة مي شدياق، والوزيرة السابقة ورئيسة مؤسسة مي شدياق- معهد الاعلام، فإن السلطة التي يهيمن عليها الذكور تحول، على سبيل المثال، دون تصويت معظم أعضاء البرلمان اللبناني الـ 128 لصالح قانون أو كوتا يمكن أن

تؤدي إلى إقصائهم وترك مكانهم للنساء. لن تنجح هذه المعادلة البسيطة، لأنه على الرغم من أنّ بعض الأحزاب السياسية تتعهد بالتزامات رسمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أنها لا تفي بوعودها.

الجزء الثاني - السياسات الموصى بها

أدى الانكماش الاقتصادي وتراجع القوة الشرائية وانخفاض الرفاهية وتدهور الظروف المعيشية في لبنان إلى تفاقم العجز على المستوى الوطني والضعف المؤسسي. في مثل هذه الأوضاع، هناك حاجة متزايدة لسياسات استجابية بإمكانها أن تخفف من العقبات. فالبلد بحاجة إلى الشروع سريعاً في برنامج إصلاح شامل. وي طرح الجزء الثاني من هذا التقرير حلولاً قائمة على الأدلة تستند إلى تشخيص التحديات الرئيسية المختلفة التي تم اكتشافها على مدار الندوات الحوارية الإحدى عشرة والمقابلتين الفرديتين. ويقترح هذا التقرير توصيات لإصلاح السياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

إنطلاقاً من هنا، يناقش الجزء الثاني من التقرير سبعة مجالات استراتيجية رئيسية مترابطة وهي التالية: (1) سيادة القانون؛ (2) سير الانتخابات النيابية؛ (3) الجيش اللبناني وأمن الحدود؛ (4) الإصلاحات الاقتصادية والمالية؛ (5) أزمة الطاقة؛ (6) المساعدات الإنسانية الدولية؛ (7) دور المرأة كوسيط في عمليات السلام.

تتطرق توصيات العمل هذه إلى التحديات الرئيسية التي من شأن تبنيها وتنفيذها أن يفيد جميع المواطنين في لبنان ويؤمن لهم مستقبلاً أفضل وأكثر استدامة. لإعادة كتابة المستقبل هناك حاجة كبرى للتركيز على الحد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تؤدي إلى تفاقم الاستقطاب الاجتماعي، وتقويض الأمن القومي، وزعزعة الثقة بالمسؤولين وأركان الحكومة. وعلى الرغم من تراجع الثقة بالحكومة، إلا أنها تبقى وحدها القادرة على تحمل المسؤولية السياسية لحل المشكلات الأساسية وتحقيق الأمان وضمان الحوكمة الديمقراطية التي تحمي أمن المواطن. وبهذا الصدد، راهن المتحدثون في حلقات البرنامج الحوارية على الانتخابات البرلمانية لعام 2022 لتعزيز المساءلة، وتشجيع الالتزام بالقواعد والأنظمة وضمان تماشي الأنشطة الأمنية مع أفضل الممارسات الديمقراطية.

1. سيادة القانون

لقد ثبتت تعسفاً بعد انفجار مرفأ بيروت أنّ سيادة القانون مدعوة لأن تصبح فعالة ودائمة. إن مبادئها العالمية الأربعة تشكل الإطار الوحيد الذي يمكنه بناء دولة. تقوم هذه المبادئ على المساءلة والقانون العادل والحكومة المفتوحة والقانون المتاح وغير المتحيز. إن تطبيق هذه الركائز من شأنه أن يضمن إصلاح القضاء. أما الأمور الأخرى فتستتبعها وحدها تلقائياً.

أكدت الندوة الثالثة على ضعف سيادة القانون والافتقار إلى الحوكمة السليمة التي هي الأسباب الأساسية وراء انفجار مرفأ بيروت بالنسبة للصحفي الاستقصائي في تلفزيون الجديد رياض قبيسي وهو أحد الفائزين بجائزة وزارة الخارجية الأمريكية لأبطال مكافحة الفساد الدولية لعام 2021، إنّ الفساد متغلغل في الجمارك وفي إدارة مرفأ بيروت وفي دائرة النقل. لقد تم إخطار القاضي المختصّ ستّ مرات بشأن التصرف المافيووي الذي وضع مصنع كبتاغون بجانب 2700 طن من الأمونيوم وبجانب 30.000 طن من المفرقات النارية، ومع ذلك لم يتم اتخاذ أي إجراء، فكان أن نجم عن هذا الخليط "قنبلة نووية" ضخمة.

بحسب الأستاذ سعد الدين الخطيب، أمين سر نقابة المحامين في بيروت، أحييت قضية انفجار مرفأ بيروت إلى مجلس القضاء الأعلى الذي عين قاضيين تنفيذيين لقيادة التحقيق. عندما تولى القاضي طارق بيطار الملف، قاد تحقيقاً محلياً، ورفع دعوى قضائية ضد بعض الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم، وأصدر أمر توقيف ضد آخرين. إن التدخل السياسي المقترن بإخفاقات طويلة الأمد للنظام القضائي جعلت إجراء تحقيق موثوق ونزيه مستحيلًا. وقد أدت العراقل وطلبات الرد وطلبات نقل الدعوى وطلبات مشاركة

الدولة إلى تأخير التحقيق في بلد تتدخل فيه السياسة يومياً في كل شيء. علماً أنه وبحسب ما ذكرته السيدة ندى عبد الساتر، المؤسسة والشريكة الإدارية في شركة عبد الساتر وأبو سمرا وشركائه، فإن المحقق لم يكن لديه يوماً مكتب أو أي مساعدة أو فريق عمل كبير أو إمكانيات مالية أو حتى فنية للإبلاغ عن كيفية وقوع الجريمة وعمّن أحضر "القتيلة".

السيد إبراهيم النجار، البروفيسور ووزير العدل السابق، لفت من جهته، إلى أنه وفقاً للقانون اللبناني، طُلب من المحقق طارق بيطار إصدار قرار ظني على الفور، والمضي قدماً في التحقيق، واتخاذ قرار جزئي آخر، ومن ثم متابعة التحقيق، لكنه لم يستطع ولن يستطيع القيام بذلك لأن سجلّ المجلس القضائي كان فارغاً دائماً. فرغم كل المعلومات التي تم جمعها، لم يتمكن المجلس القضائي من إصدار أي أحكام بشأن اغتيال بشير الجميل، على سبيل المثال، أو توضيح قضية موسى الصدر والوصول إلى الحقيقة. في هذا الصدد، هناك حاجة ملحة لتطبيق حكم القانون من أجل ضمان أن تسود ثقافة احترام الدولة والمؤسسات. وبالتالي سيكون إلزامياً القيام بالتالي:

- تطوير قانون أصول المحاكمات الجزائية في لبنان وإعادة النظر في التشكيلات القضائية وكيفية الإفراج عنها وكيفية حماية القضاة من السياسيين وكيفية إعادة تثقيف الحياة العامة في لبنان.
- إصلاح القضاء المدني والإداري اللبناني. في غياب قضاء مستقل، لا يمكن للبلد الإفلات من "الجحيم" الاجتماعي والاقتصادي الذي ألقى فيه من قبل بعض النخبة السياسية الحاكمة.
- حماية الأموال العامة ومحاسبة المسؤولين الفاسدين والحفاظ على حقوق المواطنين.
- الإلتزام بالمادة 20 من الدستور اللبناني التي تضمن قيام القضاء ككيان مستقل لا يخضع إلا للقانون.
- الحفاظ على استقلال القضاء كمؤسسة واستقلال القضاة بشكل فردي. يجب أن تكون المجالس القضائية مستقلة. وبالتالي، ينبغي اختيار القضاة من قبل أقرانهم وليس من قبل السياسيين، وذلك لضمان أن تعمل هذه المجالس بطريقة موضوعية وعادلة ومستقلة.
- إضافةً إلى ذلك، على السياسات الخارجية مساعدة لبنان. إنّ السياسة الأمريكية تعتبر أصلاً حزب الله منظمة إرهابية، لكن وفقاً للسيدة رنا أبتز، كبيرة المراسلين في صحيفة الشرق الأوسط، يجب فرض المزيد من العقوبات على قيادات الحزب وأنصاره. تضيف أبتز: "يجب على إدارة بايدن أن تتبّع سياسة إدارة ترامب وأن تكافح المزيد من السياسات الخارجية المتعلقة بالفساد. فبعد انفجار بيروت، يجب ألا تطال هذه العقوبات حزب الله فحسب، بل جميع القادة اللبنانيين الفاسدين أيضاً".

علاوةً على ذلك، بالنسبة للسيد سعد الدين الخطيب، أمين سر نقابة المحامين في بيروت، فإن حصانات النواب ليست مطلقة. فأسوةً بالمحامين أو الموظفين يمكن مقاضاة النائب وملاحقته. لذلك يجب تفعيل المادتين 60 و 70 من الدستور. أنّ المادة 60 تستثني فقط رئيس الجمهورية وليس رئيس الوزراء أو الوزراء، بينما لا تحصر المادة 70 من الدستور محاكمة الوزراء ورؤساء الحكومات بالمجلس الأعلى، بل يمكن محاكمتهم أمام محكمة عادية.

2. سير الانتخابات النيابية

يقول البنك الدولي إن الكساد الاقتصادي في لبنان هو "من تدبير النخبة". التغيير هو حاجة ملحة لتغيير نموذج وممارسات الحكم في الدولة. نظراً إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة في لبنان، هل لا يزال هناك أي أمل بالتغيير نتيجة انتخابات 2022 النيابية؟

لقد قيل الكثير في الحلقات الحوارية حول الانتخابات النيابية وحول التغييرات المتوقعة. فعلى سبيل المثال، وبالنسبة للسيد حسين عشي، النائب العام والأمين العام في حركة "من تشرين"، يبدأ التغيير الفعلي بتغيير العقد الاجتماعي. بالنسبة للسيدة مها يحيى، مديرة مركز مالكوم كير - كارنيجي للشرق الأوسط، من غير المرجح أن تتحقق فكرة التغيير عبر دورة انتخابات نيابية واحدة. في الواقع، قد يكون الأمر ممكناً في حال حصول انقلاب عسكري، لكن هذا لن يحدث. بدلاً من ذلك، هناك الكثير من الديناميكيات المختلفة التي تلعب دوراً في هذا البلد الذي يختلف تماماً عن الولايات المتحدة حيث يتنافس فقط حزبان سياسيان ضد بعضهما

البعض". أما بالنسبة إلى السيد محمد شمس الدين، الباحث في الشركة الدولية للمعلومات، فإن قانون الانتخابات اللبناني نفسه هو ضد التغيير، ذلك أنه يقسم البلد إلى 15 دائرة غير مفهومة، ومن دون معيار.

وبحسب السيد زياد بارود، المحامي والشريك الإداري في شركة حداد- بارود- ضاهر للمحاماة، ووزير الداخلية والبلديات السابق، يجب ألا ننظر إلى الإجماع بالمعنى السلبي، ولا يجب قبول الميثاق بمبدأ الإجماع الوحيد. يضيف بارود: "على سبيل المثال، كل القضايا تتطلب موافقة ثلثياً أعضاء مجلس الوزراء. لكن الميثاق في قيوده ينصّ على أنه عندما يتم التصويت على قرار بأغلبية الثلثين، يتوجب على الجميع الالتزام بهذا القرار. أعتقد أنه يوجد في لبنان أشياء مثل الفقرة في الدستور التي تتحدث عن التعايش والتي لا يجوز أن تكون عرضة للتعديل. نحن قادرون على ابتكار وسائل لحماية مغزى ورسالة لبنان وفي الوقت نفسه تسهيل الأمور على الناس. المواطنون هم من يدفعون ثمناً باهظاً اليوم بسبب السياسات الاقتصادية والمالية التي أوصلتنا إلى ما نعيشه".

بالنسبة إلى السيد سام منسى، الكاتب والمدير التنفيذي السابق في بيت المستقبل، لا تزال الطائفية تتزايد، في حين أن البلد لا يزال تحت سلطة الوصاية أو تحت الاحتلال. وأضاف: "إنّ الرئيس الفرنسي، وبعد انفجار المرفأ، قال للبنانيين أنهم هم من انتخب هذا المجلس". لم يتوقع سام منسى تغييراً كبيراً مع الانتخابات النيابية الجديدة، بل تشكيل معارضة صغيرة ستكون حتى مشتتة من الداخل. في سيناريو الدولة الفاشلة أجمع كل المتحدثين على أنّ هناك حاجة إلى التالي:

- يجب أن يخرط جميع المواطنين في العملية السياسية. عليهم أن يعترضوا على الظلم وأن ينتظموا ويناضلوا وألا يستمروا في ترك السياسة لنفس السياسيين.
- يجب أن يكون هناك ثقافة سياسية أوسع تدعو للتغيير من خلال الانتخابات.
- يجب أن تشارك كل الأحزاب وأن تُسمع كل الأصوات. فعندما قرر رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري ترك السياسة، أرسل رسالة خاطئة إلى المجتمع السني طالباً منهم عدم المشاركة في الانتخابات. ويعتبر الدكتور جوزيف جبيلي، رئيس مركز المعلومات اللبناني في الولايات المتحدة، أنّ الامتناع عن التصويت مكلف جداً.
- يجب الاعتياد على إجراء نقاشات عامة حول الخيارات السياسية، حول الرؤية المستقبلية للبنان، وحول المجموعات التي تترشح للانتخابات على أساس البرامج وليس بسبب انتمائها إلى طائفة أو عائلة أو أي نوع آخر من الانتماءات.
- يجب تحسين الحوكمة والتمثيل والسياسات في مواجهة حزب الله المُزوّد بالسلح والمدموم من إيران، وفقاً لما اقترحه بول سالم، رئيس معهد الشرق الأوسط.
- يجب التواصل مع الأجيال الجديدة من خلال منصات التواصل الاجتماعي مثل الواتساب والفيسبوك، كما اقترح حسين العشي، النائب العام والأمين العام لـ"من تشرين".
- يجب إيقاف خطاب الكراهية. فوفقاً للسيدة نجاه رشدي، المنسقة المقيمة في الأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، إنّ خطاب الكراهية يتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك على وسائل الإعلام العادية. يجب أن يتم وضع حدّ لخطاب الكراهية إذا كنا نريد ألا تزيد الانتخابات من الاستقطاب والانقسام في المجتمع اللبناني وأن تؤدي إلى شيء بئاء وإيجابي.
- يجب خلق بيئة سياسية قانونية أفضل حيث يفرض القانون الهيكلية والحدود والقواعد، والمسارات التي يجب أن تتم من خلالها الإجراءات الحكومية. وبحسب النائب جورج عقيص، لا يجب أن ينسحب الصالحون والمختصون والشجعان والنظيفون من العمل السياسي.
- يجب الحفاظ على الوجه الديمقراطي للبنان والحفاظ على المستحقات الديمقراطية الدستورية. كذلك يجب توحيد القوة التغييرية، وهي مزيج من عدة مجموعات غير متجانسة، لكي تصبح أقوى.
- يجب أن تكون الانتخابات شفافة ويجب ضمان حرية الناخب.

بحسب الدستور، تضمن المواد الثلاث 7 و 11 و 21 التكافؤ وعدم التمييز بين المواطنين. ولكن الجيش اللبناني مُقيّد وممنوع من التصويت، على عكس الجنود الأمريكيين الذين يستطيعون التصويت قبل 48 ساعة من يوم الانتخابات. وبالتالي، اقترح العميد (المتقاعد) زياد الهاشم أنه من حقّ أولئك الذي يضمنون سلامة إجراء عملية الانتخابات التصويت قبل أن يقوم المدنيون بذلك.

3. الجيش اللبناني وأمن الحدود

يعتبر الجيش اللبناني عنصراً مركزياً مهماً في سياسة الولايات المتحدة في لبنان. إنه مصدر النفوذ الوحيد للولايات المتحدة في لبنان منذ ولاية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش فالحيش اللبناني بقي الممثل الوحيد الموثوق به في مجال الأمن القومي. إن الجيش اللبناني هو مؤسسة عابرة للطوائف وتتمتع بدعم شعبي واسع في كل أنحاء البلاد، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. وحده الجيش يؤمن الدفاع الشرعي في البلاد، وهو المؤسسة الوحيدة المتبقية، كما يقول العقيد روبرت مايني، كبير مسؤولي الدفاع والملحق الدفاعي في الجيش الأمريكي.

هناك عنصر أساسي في سياسة الولايات المتحدة تجاه لبنان وهو تأمين المساعدة الأمنية للقوى المسلحة اللبنانية.

(أ) بالنسبة للجيش اللبناني

على الرغم من أن تمويل الجيش اللبناني خلال فترة السيد ديفيد شنكر كان مثيراً للجدل، بسبب ما اعتبره البعض تغلغلاً لحزب الله في الجيش، فإن هذا الدعم هو في الوقت الحاضر الركن الأساسي في السياسة الأمريكية في لبنان. لقد أظهر الخلل في التوازن بين الجيش اللبناني وحزب الله أنه لن يكون هناك مساحة كافية لوجود مؤسستين عسكريتين بارزتين. لذلك، أعادت واشنطن النظر في دعم الجيش اللبناني، لكن وبحسب السيد جوزيف باحوط، مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية وزميل سابق غير مقيم في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، فإن الضغط لا يزال قائماً. بالنسبة إلى السفير المتقاعد جيرالد فيرستين، النائب الأول للرئيس في الدبلوماسية الأمريكية في معهد الشرق الأوسط MEI، تحرص الولايات المتحدة على المساعدة في دعم الجيش اللبناني لمساعدته على تنفيذ مهمته المتمثلة في حماية سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وبالنسبة للعقيد روبرت مايني، كبير مسؤولي الدفاع والملحق الدفاعي في الجيش الأمريكي، تستمر الولايات المتحدة بدعم الجيش اللبناني في مختلف مستويات احتياجاته، سواء الاستراتيجية أو التشغيلية أو التكتيكية، حتى لا ينهار اجتماعياً واقتصادياً. يقول مايني: "غير أنّ ذلك لا يعني دعماً عسكرياً". لقد تم تطوير خريطة طريق مدتها خمس سنوات للمساعدة الأمنية إضافة إلى خطة لتطوير القدرات، من أجل تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للجيش اللبناني. استمرت العمليات بحيث تم تزويد الجيش اللبناني باحتياجات كالمقود والغذاء للجنود وقطع الغيار وغيرها. علاوة على ذلك، تم تقديم 67 مليون دولار لدعم الجنود في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، وإكساب الحكومة اللبنانية الجديدة الوقت لمعالجة الإصلاحات اللازمة من أجل المباشرة بالحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. يأتي 80% من المساعدات من الولايات المتحدة، بينما تأتي الإعانات الأخرى من دول مختلفة بما في ذلك بريطانيا وفرنسا. لكن ماذا عن الحدود؟

(ب) بالنسبة لأمن الحدود

تم العثور على عقبتين:

الأولى: بعد فرض الولايات المتحدة قانون قيصر، واصل حزب الله عملياته لتهرب المواد إلى سوريا، بما في ذلك تلك التي يدعمها البنك المركزي كالمواد الغذائية والوقود والأدوية، وذلك عبر المعابر غير الرسمية التي يسيطر عليها، بالرغم من أنّ اللبنانيين كانوا بدأوا يعانون الجوع. إنّ وحدات الجيش اللبناني تتخذ بعض الإجراءات الأمنية على طول الحدود البرية مع سوريا لكنها لا تزال غير مستعدة لتوقيف التهريب.

الثانية: تلعب عوامل أخرى دوراً بين لبنان وإسرائيل، اللذين لم يتفقا بعد على تحديد الحدود البرية. إنّ الترسيم الحالي هو "الخط الأزرق" الذي رسمته الأمم المتحدة عام 2000 بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، بهدف وقف هجمات حزب الله عليها.

تحافظ اليونيفيل في هذا المسار على علاقة قوية مع الدولة، كما صرّح اللواء ستيفانو ديل كول، رئيس بعثة اليونيفيل وقائدها قبل انتهاء مهامه في لبنان. تقوم اليونيفيل برصد ما يحصل في جنوب لبنان على طول الخط الأزرق وتبلغ عن حدوث أي انتهاكات. علاوة على ذلك، تساعد اليونيفيل المواطنين والمزارعين اللبنانيين على عبور الخط الأزرق وحصاد أشجار الزيتون الموجودة

من الناحية التقنية من الجهة الجنوبية للخط الأزرق؛ بينما تحافظ على الاستقرار للأخريين من أجل العمل على القرارات البحرية. لذلك، هناك حاجة لمزيد من الحوار بين لبنان وإسرائيل لحل المشاكل، بما في ذلك مشكلة الحدود البحرية. فوقاً للكولونيل ستيفانو ديل كول، يريد المواطنون على جانبي الخط الأزرق العيش بسلام.

السؤال الذي يُطرح هو التالي: ما هو حجم حزب الله الذي قد تكون الولايات المتحدة مستعدة لقبوله؟ خصوصاً وأنّ حزب الله مهمّ لواشنطن كونه وكيلاً لإيران ويشكل تهديداً لإسرائيل.

وفقاً للمتحدثين في الندوات، إنّ هدف المفاوضات التي تجري في فيينا هو إعادة تشكيل خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي اتفاقية منظمة للغاية ومحدودة تركّز على برنامج إيران النووي. قد يعطي نجاح المفاوضات الأمل لحزب الله ببسط نفوذه وزعزعة أمن لبنان. لكن إدارة بايدن تبنت نوعاً من السياسات المزدوجة: واحدة للبلد وأخرى لحزب الله. ففي حين تحاول الولايات المتحدة حالياً إنفاذ لبنان وجيشه من الفشل، إلا أنّ تقويض حزب الله يبقى من أولوياتها القصوى. فلقد فرضت عقوبات منكرة على حزب الله وحرّمته من موارده. لكن المشكلة تتعلّق بالطبقة السياسية في لبنان. ففي عام 2005، أُجبرت إدارة بوش نظام الأسد على ترك لبنان كلياً. واليوم عادوا سياسياً من خلال وكيل إيران.

في هذا الصدد، نقّبتس ما قاله جويل رايبيرن، زميل في مؤسسة نيو أمريكا وزميل زائر في مؤسسة هوفر: "عندما زار الوزير بومبيو بيروت في ربيع عام 2019، توجّه بإنداز إلى الطبقة السياسية اللبنانية قائلاً، اسمعوا، عليكم أخذ قرار. لا يمكنكم الاستمرار في دعم سياسية حزب الله، وأن تكونوا متحالّفين سياسياً مع حزب الله، ومن ثم تتوقعون أن تتم معاملتكم بشكل متميز عن حزب الله عندما يتعلّق الأمر بالعقوبات الأمريكية وفيلق القدس بشكل عام. لا يمكنكم أن تكونوا صديقاً لنا ولحزب الله في ظلّ هذه المواجهة المتصاعدة في المنطقة بين فيلق القدس وحزب الله من ناحية والولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخرى. وأودّ أن أقول إن الطبقة السياسية اللبنانية لم تستجب لهذا الإنذار. وبعد ستة أشهر حدث الانهيار المالي. ففي الأساس، عندما استلم الوزير بومبيو هذا الملف في إدارة ترامب، كان يقول إنّه في حال عدم تخليكم عن حزب الله سياسياً، سنعاملكم على أساس أنكم وسائل تمكين لحزب الله وسنبدأ بفرض عقوبات عليكم".

وفي هذا السياق، قال السيد جوزيف جبيلي، رئيس مركز المعلومات اللبناني في الولايات المتحدة: "من الملحّ للغاية أن يتم تسليم أسلحة التنظيمات إلى الدولة اللبنانية، وأن يتم إعادة بناء الجيش، وأن يتم إرسال رسائل مناسبة للمدنيين ولموطيننا مفادها أن الجيش اللبناني يدافع عنهم. منذ إدارة بوش، قررت الولايات المتحدة المساعدة في تأمين استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 1559 و 1680 و 1701 لحل الميليشيات كافةً وضبط الحدود مع سوريا وتوسيع سلطة الدولة".

ومع ذلك، أعرب السيد روبرت دانين، مدير شركة جورج تاون للاستراتيجيات العالمية والمدير السابق للمشرق العربي في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض، أنه "من المهم حقاً في هذه الأوقات الصعبة، خاصة بالنسبة للبنانيين، أن يفهموا بأن عليهم أولاً مساعدة أنفسهم من خلال بعض الإصلاحات لكي تساعد الولايات المتحدة في حالات الطوارئ".

المشكلة هي أنه خلال الأربعين سنة الماضية لم تقترح أي حكومة استراتيجية للأمن القومي، وذلك وفقاً للعميد (المتقاعد) زياد الهاشم. هناك حاجة ماسة لأن يضع وزير الدفاع استراتيجية دفاعية، وأن يضع الجيش اللبناني استراتيجية عسكرية، في حين أنّ التحديات تبقى كثيرة. فهذه التحديات تتألف من الموارد البشرية (80000 جندي، بما في ذلك الضباط وضباط الصف والجنود وعائلاتهم)، ومرافق الرعاية الصحية، وتدريب الأفراد، والخدمات اللوجستية والرعاية وفقاً لعقيدة الجيش اللبناني. وبالنسبة للكولونيل روبرت مايني، كبير مسؤولي الدفاع والملحق الدفاعي في الجيش الأمريكي، ذلك يكون على الرغم من أن الاتجاه الجديد لم يعد يعتمد على العامل البشري، بل أصبح يركّز على التكنولوجيا وأجهزة الكمبيوتر والطائرات بدون طيار. لذلك، تواصل الولايات المتحدة تجنيد وتعليم وتدريب وإعمار والتمسك بالأفراد ذوي الصلة بتقوية الجيش اللبناني. تعتمد الخصائص الرئيسية للجيش على القيادة القوية والأفراد المتفانين والمستعدين لتقديم التضحيات واتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين التنظيم.

4. الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية والمالية

وفق كلام جون ماينارد كينز، لا يزال اللبنانيون ينظرون إلى ثروتهم ودخلهم من حيث القيمة الاسمية للدولار وبناءً على ازدهار كاذب بدلاً من الاعتراف بقيمة هذه الأموال الحقيقية بعد تغييرها بسبب التضخم، كما قال بيار دوكين، السفير المسؤول عن تنسيق الدعم الدولي للبنان "سيدر".

إنّ الأزمة في لبنان هي مزيج من الأزمات المالية والنوعية والقدرة على الحل وأزمة الحكم. إن الوضع المزري هو متعدد الأبعاد ومعقد. وهو عبارة عن تراكم الأخطاء التالية: الاقتصاد غير المنتج، ونظام الكهرباء العاطل، وانفجار الاقتراض الحكومي المفرط، ومخطط بونزي، وانفجار فقاعة الاستهلاك المُدمّرة و فقاعة الفساد المتسّع النطاق والمتفشي. لقد أصبح البلد معزولاً تماماً عن بقية العالم. وهناك استنزاف لجميع موارده بما في ذلك الاحتياطات، مما يؤدي إلى انهيار كامل في بلدٍ يعتمد إلى حدٍ كبير على الواردات. فكل شيء عشوائي. يقدّم القطاع الخاص الخدمات الأساسية فقط وعلى أساس اقتصاد غير نظامي قائم على النقد.

إنّ النظام المصرفي هو جوهر الأزمة الاقتصادية والمصرفية والمالية في البلد. لقد انخفضت الودائع المصرفية (في فترة تصوير الندوات) إلى 28 مليار دولار من الاحتياطات، بما في ذلك الذهب، مع وجود فجوة في الميزانيات العمومية للبنوك التي تجاوزت 83 مليار دولار. ومع ذلك، لا يزال الإنكار المُتمدّد يخلق ندوباً طويلة الأمد على مستوى الاقتصاد والمجتمع. لذلك، وبناءً على اقتراح الدكتور ناصر السعيد، الاقتصادي والوزير السابق، وكميل بو سليمان، وزير العمل السابق وأخصائي أسواق رأس المال، وسعد صبرا، الرئيس الفطري ومسؤول فطري أول في مؤسسة التمويل الدولية، الذين تحدّثوا في الندوة الثامنة، هناك حاجة ماسة إلى التالي:

- أن يكون جميع أصحاب المصلحة على دراية بقيمة "الوقت الضائع".
- وقف صرف باقي الاحتياطات الإلزامية لغايات انتخابية.
- العمل على خطة سياسية واقتصادية ووطنية تعاونية واضحة تشمل جميع أصحاب المصلحة، والنخبة السياسية الكلاسيكية، والنخبة الاقتصادية، ومراكز الفكر، والقوى الجديدة، وجميع السكان. وتهدف الخطة إلى دعم احتياجات الناس الملحة ومواجهة التحديات التي تؤثر على سبل عيشهم.
- إعادة هيكلة الجهاز المصرفي والبنك المركزي ومصرف لبنان بهدف إعادة بناء الاقتصاد واستعادة الثقة. يمكن أن تساعد إعادة الهيكلة على استعادة النظام المصرفي السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، والعمل مع نظام التمويل الدولي، والحفاظ على علاقاته مع البنوك المرسله. يجب أن يتم تصفية حوالي 50% من البنوك بينما يجب وضع مخطط لعمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك. بعد تقليل عدد البنوك ورفع السرية المصرفية، سيكون من المفيد اتباع خطوات البنك الوطني السويسري، الموصوف كشركة مساهمة، وتحويل الاحتياطات المتبقية إلى أسهم بنكية، المعروفة باسم "عملية الإنقاذ". سيتم بعد ذلك الاحتفاظ بأسهم التصويت من قبل المساهمين العامين. لكن العقبة هي أنّ القوانين المتعلقة بأنظمة الإفلاس والتعثر قديمة جداً في لبنان ولا تتماشى تماماً مع الوضع. يجب تحديث القوانين. ويجب ألا ننسى واجب الدولة أن تعيد رسملة البنك المركزي بموجب القانون.
- إعادة هيكلة الدين لتحقيق حيّز مالي قصير الأجل، وتلبية جميع التزامات السداد الحالية والمستقبلية للبلد وتطوير القدرة على تحمل الديون المتوسطة الأجل.
- تنفيذ سياسة نقدية تغييرية واضحة من خلال: (1) التخلي عن السعر الثابت. (2) توحيد أسعار الصرف واعتماد أسعار مرنة. (3) السيطرة على التضخم (4) وقف تمويل الحكومة و (5) وقف الإعانات.
- القيام بمساءلة واضحة والبدء بتدقيق قضائي. تجدر الإشارة إلى أنّ هناك ثلاث ميزانيات مترابطة ناتجة عن الأزمة وهي: الميزانية العمومية للحكومة، وميزانية البنوك، والميزانية العمومية لمصرف لبنان. إضافة إلى ذلك، يجب الاعتراف بالخسائر وإعطاء فرصة أخرى لشركة "لازارد".
- تنفيذ قانون مراقبة رأس المال للحد من مخاطر فقدان الارتباطات مع البنوك المرسله. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة كل رؤوس الأموال المنقولة بعد 19 تشرين الأول إلى البلاد، باستثناء رؤوس الأموال الطبية الطارئة وتلك المتعلقة بالطلاب في الخارج والاستثناءات المماثلة الأخرى.

- فرض اتفاق، أو نوع من الالتزام التعاقدى على الحكومة والبرلمان للقيام بالإصلاحات مع صندوق النقد الدولي قبل الانتخابات، على الرغم من التجربة السلبية مع تنفيذ برنامج سيدر، وذلك لأربعة أسباب على الأقل: (1) لاستعادة الثقة من جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي، ولكن أيضاً من الشعب اللبناني، (2) لتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلد، (3) لضمان إطار كامل للإصلاحات وربطها ببعضها البعض، و (4) لأن ذلك سيساعد في الحصول على المزيد من التمويل.
- محاربة الفساد، كما صرح الدكتور جوزيف جبيلي، رئيس مركز المعلومات اللبناني في الولايات المتحدة. لقد شددت وزارة المال الأمريكية خلال زيارات مختلفة إلى لبنان على ضرورة محاربة الفساد وضرورة ملاحقة حسابات الشخصيات السياسية البارزة.

باختصار، يحتاج البلد بشكل عاجل إلى خطة إنقاذ سياسية التي ستؤدي في النهاية إلى خطة الإنقاذ الاقتصادي.

5. أزمة الطاقة

يعد الإصلاح المنظم والسريع لقطاع الكهرباء أمراً بالغ الأهمية لمواجهة التحديات الطويلة الأمد والمتفاقمة في هذا القطاع الذي يُعدّ المحور الأساسي للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في لبنان.

وبحسب أموس هوغستين، المبعوث الخاص لمكتب موارد الطاقة، هناك طريقتان على المدى القصير لحل أزمة الطاقة في لبنان وهما: جلب الغاز من مصر وجلب الكهرباء من الأردن. ومن المتوقع أن تساعد اتفاقية ضخ الغاز الطبيعي المصري عبر الأردن وسوريا لبنان على زيادة إنتاجه من الكهرباء والتخفيف من آثار الأزمة التي أصابت البلد بالشلل. ويشمل ذلك تزويد لبنان بالطاقة الكهربائية من الأردن عبر الشبكة السورية بقدرة 150 ميغاواط لمدة ست ساعات من منتصف الليل حتى الساعة السادسة صباحاً أو لباقي اليوم لمدة 18 ساعة وبقدرة 250 ميغاواط. ولكن الدكتور وليد فياض، وزير الطاقة والمياه اللبناني، أضاف طريقة ثالثة إذ وافقت العراق على تزويد لبنان بالوقود الذي يحتاجه، بقدرة 400 إلى 500 ميغاواط. وذلك هو أقل قدر ممكن للتمكن من صيانة المرافق الأساسية فقط مثل المرفأ والمطار والمستشفيات.

ترتبط فوائد الاتفاقية الأولى وفقاً للدكتور صالح علي حامد الخرابشة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، برمزيتها ورسالتها. أولاً، ستساعد لبنان على فتح مجالات جديدة للتعاون بين الدول الشقيقة. ثانياً، سيصبح الترتيب مع البنك الدولي ممكناً. ولكن على الرغم من أن شبكة النقل الأردنية والسورية أصبحت جاهزة، فإن هذه الفوائد لن تشمل التطبيع مع سوريا، كما أكد أموس هوغستين، بحيث أن سريان قانون قيصر سيستمر.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إتخاذ إجراءات إلزامية:

- لحل أزمة الطاقة، هناك أيضاً حاجة ملحة لاستكشاف موارد النفط والغاز على المدى المتوسط. وهناك حاجة لزيادة حصة الطاقات المتجددة في إطار خطة وطنية على المدى الطويل، كما قال كلٌّ من السيد أموس هوغستين، المبعوث الخاص لمكتب موارد الطاقة الأمريكي، والسيد بيار دوكان، السفير المسؤول عن تنسيق الدعم الدولي للبنان "سيدر".
- هناك حاجة لاستمرار المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل. يجب أن يتفق الطرفان على صفقة، لكن لا تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تكون جزءاً من ذلك بالضرورة. يجب تقليص الفجوات للتوصل إلى حل حتى يتمكن لبنان من الغوص في أعمال الاستكشاف، والحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد، وتعزيز النشاط الاقتصادي، ولكي في النهاية يكون له نوعان من الموارد وهما: الغاز الذي يمكن أن يأتي من المحيط، والشمس والرياح كمصادر متجددة.

وقال السيد أموس هوغستين، المبعوث الخاص لمكتب موارد الطاقة: "كان هناك في عام 2016 صفقة مطروحة على الطاولة بين لبنان وإسرائيل. لو تمّ تنفيذها أو تمّ التوصل إليها آنذاك، لكان هناك استكشاف، وكان لبنان اليوم ينتج الغاز. كان سيكون للبلد 24 ساعة من الكهرباء. تدفع إسرائيل والأردن ومصر حوالي 4-5 دولارات، بينما تدفع أوروبا 30 دولاراً، أي ما يقرب من 10 أضعاف. كان من الممكن أن يكون ذلك الثمن الذي سيكسبه لبنان".

بالنسبة لأموس هو غستين، يجب أن يكون لبنان مستعدًا لاتخاذ الخطوات الصحيحة في قطاع الطاقة على المستوى الاقتصادي، والقيام بالإصلاحات اللازمة، وبناء أسس طويلة الأمد. إذا تمّ القيام بذلك، فستكون الولايات المتحدة داعمة له. وإذا لم يتمّ، فلن تكون الأزمة أزمة تحتاج الولايات المتحدة أن تحلّها، أو تستطيع حلّها، أو عليها حلّها. المجتمع الدولي ودافعو الضرائب حول العالم، الذين يمثلهم البنك الدولي، يطالبون من جانبهم بإصلاحات قبل تمويل الاتفاقيات. للحصول على موافقة البنك الدولي النهائية، يجب أن تكون حسابات مؤسسة الكهرباء شفافة ويجب إطلاق المناقصات.

6. المساعدات الإنسانية الدولية

إن تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية مدمر للغاية. إنّ اللبنانيين غير قادرين على تحمّل النفقات الأساسية كالغذاء والصحة والكهرباء والمياه والإنترنت والوقود والتعليم. فهل تكون سمكة أم عصا لصيد السمك؟

شدد النائب غسان حاصباني و نائب رئيس الحكومة والوزير السابق في الحلقة الحوارية الثانية على ضرورة وضع المزيد من الضغط على صنّاع القرار السياسي لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكن المشكلة الآن هي في كيفية ضمان المساعدات الإنسانية. إنّ أنّه كان للسيد رالف طراف، سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان، رأي آخر في الموضوع. فبرأيه، لقد حان الوقت الآن للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحسين التوظيف، وإعادة إطلاق دورة اقتصادية لتمكين الناس ومساعدتهم على عدم الوقوع في عقلية المساعدة الإنسانية، لأننا لسنا على مستوى الصومال أو اليمن.

ولكن مع انخفاض قيمة العملة، والتعثّر الاقتصادي، وعدم تحمّل صانعي القرار السياسي كامل المسؤولية، ومع اقترابنا بسرعة كبيرة من المجاعة والموت، هناك حاجة ملحة للإسراع في مساعدة الناس مباشرة من خلال وكالات العون والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات غير الحكومية، كما اقترح النائب غسان حاصباني. يجب إيصال الإمدادات الغذائية الأساسية والأدوية مباشرة إلى الناس وليس من خلال القنوات الرسمية والحكومات. ويمكن تفعيل الدعم النقدي والأموال الرقمية بطريقة مدققة وشفافة وتوجيهها مباشرة إلى الأشخاص المحتاجين بالطريقة نفسها التي يحصل عليها اللاجئون السوريون من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

بالنسبة إلى نجاه رشدي، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان، فإنّ "ذلك ممكن إذا وضعنا جانبًا تحديًا واحدًا، وهو تحدي التنسيق". يتطلّب الأمر وجود حسن نية عند الجميع، والاستعداد لأن يكونوا شفافين وخاضعين للمساءلة، لقيادة عمليات إنسانية كهذه.

7. دور المرأة كوسيط في عمليات السلام

الاعتراف بالمشاركة السياسية المتساوية للمرأة وتمثيلها أمرٌ أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فلقد حان الوقت لسماع صوت المرأة.

تظهر الأدلة أنّ إشراك المرأة يمكن أن يؤثر على عملية السلام. في هذا الصدد، هناك حاجة لزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي. من أجل بناء أسس لبنان الجديد، يدعو مجلس الأمن وأشكال الدولة الأخرى إلى أطر عمل تستند إلى معايير والتزامات واضحة لدعم القيادة النسائية ومشاركة المرأة في لبنان الذي يشهد حاليًا أوقاتاً متأزّمة.

يدور نوع القيادة الذي بنته معظم النساء حتى الآن حول التسوية والتفاوض والاستماع. هناك حاجة لطرح معادلة جديدة من أجل معالجة القضايا الملحة والتفكير في المشاكل التي يواجهها البلد، وهي السياسة التقليدية عبر إدخال أصوات جديدة وقيادة جديدة في إطار الحكم في لبنان: صوت المرأة. وفي هذا السياق، هناك حاجة ملحة للتالي:

- إيجاد إطار قانوني مبني على معايير صلبة، الى جانب العديد من الأدوات القانونية الدولية، والالتزامات السياسية الدولية الوطنية، وأفضل الممارسات لدعم إدماج المرأة في لبنان، وذلك وفقاً للسيدة لوريانا تيودوريسكو، رئيسة الاتحاد الأوروبي والشؤون الدولية في مؤسسة "لويجي ستورزو" ورئيسة منظمة المرأة في الأمن الدولي (WISS) إيطاليا. لكن بالنسبة للسيدة مي شدياق، الوزيرة السابقة ورئيسة مؤسسة MCF- معهد الإعلام، لا يتعلق الأمر بقوانين وقرارات جديدة، وإنما تكمن المشكلة في تنفيذ خطط العمل الوطنية التي تسعى لإدماج المرأة.
- تغيير العقلية ووجهات النظر حول دور المرأة في مجتمع صنع السلام، وفقاً للدكتورة لوريانا تيودوريسكو.
- ترسيخ دور المرأة ومهاراتها وإشراكها في الحوار والحكم السياسي وبناء السلام. فيجب أن يُنظر إلى النساء على أنهن ممثلات سياسيات.
- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والشباب وجميع الفئات المهمشة، وفقاً لراشيل دورويكس.
- تسهيل بناء قدرات المرأة ومشاركتها وإدماجها في الحياة السياسية.
- تشجيع الوعي على الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. إن تعيين وزارة الخارجية الأمريكية سارة مينكارا، التي تحدّثت في المقابلة الثنائية الأولى، كمستشارة خاصة لحقوق المعوقين الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية، يعزّز حقوق الإنسان المبنية على القيم ويوضح أنه بإمكان النساء ذوات الإعاقة أن يلعبن دوراً تحويلياً في القيادة والتمكين الفردي.

في هذا الصدد، ووفقاً للسفيرة دوروثي شيا، طوّرت السفارة الأمريكية مجموعة متنوعة من البرامج لبناء المهارات القيادية للمرأة ومهارات التفكير النقدي من أجل مساعدتها على إيجاد حلول لمشاكلها. في مجال التعليم، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منحاً دراسية عديدة، تعود 58٪ منها إلى النساء. تقدّم السفارة الأمريكية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني اللبنانية، التي تشكل جزءاً من نسيج المجتمع، برنامجاً يُسمى تعليم النساء اللغة الإنجليزية وريادة الأعمال. كما أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخراً "اعتماد الملائكة للنساء اللبنانيات"، وهو الأول من نوعه في لبنان والمنطقة، بهدف تشجيع رائدات الأعمال. علاوةً على ذلك، تنفّذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مبادرة بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي من خلال برنامج ازدهار التنمية العالمي للمرأة بهدف زيادة وجود المرأة في القوى العاملة بشكل عام. أكملت الدفعة الأولى، المُكوّنة من 62 رائدة أعمال، تدريبها منذ فترة قصيرة. وهناك برنامج آخر هو البرنامج التكنولوجي يعمل على تعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون وخط تعليم الرياضيات والعمل بين الفتيات والنساء.

بالتالي، يُعتبر ذو قيمة إضافية اقتباس السفيرة شيا عندما قالت: "يجب أن تكون مساهمة المرأة في القيادة وصنع القرار هي القاعدة وليس الاستثناء. لذا دعونا نبدأ بالتعليم... وتحضير الأرضية، أولاً وعلى سبيل المثال في الانتخابات المدرسية، ثم في الانتخابات البلدية، وإلى ما هنالك. ستكون هناك حواجز، بعضها تقنية، وبعضها مالية، وأخرى مرتبطة بالذهنية... لذا، فإنني أنظر إلى ما يمكننا القيام به في سفارة الولايات المتحدة لتطوير البرامج التي تشجع، على سبيل المثال، مشاركة النساء والفتيات في مجموعة متنوعة من البرامج لبناء مهارات القيادة ومهارات التفكير النقدي. لأن هذا ما نقدّره في قادتنا السياسيين. لدينا جميعاً مشاكل في مجتمعاتنا. نتوقع من قادتنا المنتخبين إيجاد حلول لهذه المشاكل. لذا، نريد أن نتأكد من أنّ النساء على قدر الرجال والفتيات والفتيات، الذين سيكبرون ليكونوا قادة المستقبل في هذا البلد، قد طوّروا هذه المهارات".

في هذا الإطار، للمرأة أدوار مهمة تقوم بها. يجب الاعتراف بأهذه الأدوار في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية. إن منحهم الفرصة وتمكينهم يمكن أن يكون بمثابة أدوات لبناء السلام.

الخاتمة

نظمت مؤسسة مي شدياق – معهد الإعلام هذا المشروع الخاص تحت عنوان "تجديد الهياكل السياسية والاقتصادية في لبنان" بالتعاون مع قسم الشؤون العامة في السفارة الأمريكية في لبنان.

فقد حدّدت التحديات والعواقب الوخيمة للأزمة الاقتصادية والمالية والإنسانية المتعددة المستويات في لبنان والتي تفاقمت بفعل أزمة اللاجئين وانتفاضة 17 تشرين الثاني وانفجار مرفأ بيروت. ليس من شك في أنّ هذا المزيج يهدّد سلامة السكان، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، والاستقرار الوطني. فهو يزيد من ضعف وضع البلد وتفكّته واستنزاف موارده البشرية والمالية. وليس من أدنى شك في أنّ الفساد والطائفية والمذهبية تضع البلاد على حافة الانهيار. لذلك، فقد حان الوقت للدعوة إلى التغيير من أجل إنقاذ لبنان، وذلك قد يتحقّق فقط في حال إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية. قد تكون الحلول مؤلمة لكن تأخيرها لن يؤدي إلا إلى زيادة النزوح وزيادة العبء على البلد.

ولقد حلّل هذا التقرير الأوضاع الحالية وقدم توصيات ببعض السياسات التي يمكن أن تجنّب البلاد المزيد من تدهور الأوضاع. يمكن للحكومة الجماعية والشفافية وسيادة القانون أن تلعب دورًا أساسيًا في إعادة الثقة. ويمكن للاستراتيجية الوطنية أن تعزّز استقلال القضاء. إنّ تعزيز القانون، وتقوية الجيش، وخلق قيادة متنوعة وقوية يمكن أن يعيد الثقة ويزيد من الاستثمارات ويؤدي إلى مستقبل أفضل مستدام. ولكن يجب على اللبنانيين أن يقرّروا وجه لبنان الذين يريدون!

• الندوة رقم 1 - طرح تعقيدات الوضع المأساوي في لبنان - 24 كانون الأول (ديسمبر) 2021

المتحدثون: عامر بساط، المدير العام ورئيس الأسواق السيادية والأسواق الناشئة (ألفا) في شركة بلاك روك في نيويورك - حسين العشي، النائب العام والأمين العام في "من تشرين" - بول سالم، رئيس معهد الشرق الأوسط - مها يحيى، مديرة مركز مالكوم كير - كارنيجي للشرق الأوسط.

• الندوة رقم 2 - الاستجابة الدولية للأزمة الإنسانية المتصاعدة في لبنان، والتحديات والحلول - 11 كانون الثاني (يناير) 2022

المتحدثون: النائب غسان حاصباني، عضو في مجلس النواب اللبناني ونائب رئيس الوزراء السابق ووزير الصحة السابق - نجاه رشدي، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان - رالف طراف، سفير الاتحاد الأوروبي في لبنان - منى يعقوبيان، كبار المستشارين في معهد الولايات المتحدة للسلام.

• الندوة رقم 3 - الظلم: انفجار بيروت، قضايا الفساد ذات الصلة، وكيفية المضي قدماً - 18 كانون الثاني (يناير) 2022

المتحدثون: ندى عبد الساتر أبو سمرا، مؤسسة وشريكة إدارية في مؤسسة عبد الساتر أبو سمرا وشركاؤه - سعد الدين الخطيب، أمين سر نقابة المحامين في بيروت - رياض قببسي، رئيس وحدة التحقيق على قناة الجديد - إبراهيم النجار، البروفيسور ووزير العدل السابق.

• الندوة رقم 4 - أزمة الطاقة في لبنان: المشاكل والحلول - 4 شباط (فبراير) 2022

المتحدثون: أموس هوغستين، المبعوث الخاص لمكتب موارد الطاقة - الدكتور صالح علي حامد الخرابشة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني - وليد فياض، وزير الطاقة والمياه اللبناني.

• الندوة رقم 5 - السياسة التي اعتمدها الإدارة الأمريكية في لبنان في ضوء الاضطرابات الداخلية وتغير الديناميكيات الإقليمية - 15 شباط (فبراير) 2022

المتحدثون: جوزيف باحوط، مدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية وزميل سابق غير مقيم في برنامج كارنيغي للشرق الأوسط - حنين غدار، زميلة في شركة فريدمان في معهد واشنطن - أوهانس غوكجيان، رئيس قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت - رنا أبتز، كبار المرسلون في صحيفة الشرق الأوسط.

• الندوة رقم 6- ضمان مشاركة الكثيفة للمرأة في حل النزاعات والعمليات السياسية في لبنان والمنطقة - 5 آذار (مارس) 2022

المتحدثون: دوروثي شيا، سفيرة الولايات المتحدة في لبنان- مي شدياق، وزيرة الإصلاح الإداري السابقة ورئيسة مؤسسة مي شدياق معهد الإعلام - راشيل دوروويكس، رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان - لوريانا تيودوريسكو، رئيسة "المرأة في الأمن الدولي" في إيطاليا.

- الندوة رقم 7 - الانتخابات في لبنان ، ملعونون إذا تمّت وملعونون إذا لم تتمّ: التداعيات والنتائج المحتملة - 11 آذار (مارس) 2022

المتحدثون: زياد بارود، المحامي والشريك الإداري في شركة حداد-بارود-ضاهر للمحاماة ووزير الداخلية والبلديات السابق - محمد شمس الدين، باحث في الشركة الدولية للمعلومات - سام منسى، الكاتب والمدير التنفيذي السابق في بيت المستقبل - النائب جورج عقيص، قاضي سابق و نائب قضاء زحلة.

- الندوة رقم 8 - الوضع الاقتصادي الملحّ في لبنان - التحديات والحلول - 29 آذار (مارس) 2022

المتحدثون: كميل أبو سليمان، وزير العمل السابق وأخصائي أسواق رأس المال - بيار دوكان، السفير المسؤول عن تنسيق الدعم الدولي للبنان - النائب غسان حاصباني، عضو في مجلس النواب اللبناني ونائب رئيس الوزراء السابق ووزير الصحة السابق - ناصر السعيد، اقتصادي ووزير سابق - سعد صبرا، الرئيس القطري ومسؤول قطري أول في مؤسسة التمويل الدولية.

- الندوة رقم 9 - محادثات فيينا: النتائج المتوقعة وآثار التداعيات على لبنان والمنطقة

المتحدثون: الدكتور طارق متري، وزير سابق في الحكومة ومدير معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) - رندة سليم كبار الزملاء ومديرة حل النزاعات و برامج حوارات المسار الثاني في معهد الشرق الأوسط - أندرو تابلر، كبار الزملاء في مارتن غروس - الدكتور سامي نادر، خبير اقتصادي ومحلل شؤون الشرق الأوسط ومستشار سابق لوزير العمل اللبناني.

- الندوة رقم 10 - الجيش الأمريكي والجيش اللبناني - المسار المستقبلي - 12 نيسان (أبريل) 2022

المتحدثون: العميد (المتقاعد) زياد الهاشم، نائب رئيس أركان الجيش اللبناني السابق للتخطيط - العقيد روبرت مايني، كبار المسؤولين في وزارة الدفاع والملحق الدفاعي في الجيش الأمريكي - آرام نركويزيان، كبار الزملاء ورئيس إستراتيجية متقاعد في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مستشار أول في برنامج العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي - بلال صعب، كبار الزملاء ومدير برنامج الدفاع والأمن في معهد الشرق الأوسط.

- الندوة رقم 11 - سياسات وألويات وتصرفات ولايات المتحدة في لبنان - 14 نيسان (أبريل) 2022

المتحدثون: جوزيف جبيلي، رئيس مركز المعلومات اللبناني في الولايات المتحدة - السفير جيرالد فيرستين، النائب الأول لرئيس معهد الشرق الأوسط وسفير سابق في اليمن ونائب مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون الشرق الأدنى - روبرت دانين، مدير مؤسسة جورج تاون للاستراتيجيات العالمية - جويل رايبورن، زميل في مؤسسة نيو أمريكا و زميل زائر في مؤسسة هوفر.

- الحديث الثنائي رقم 1 - اليونيفيل: الوضع الأمني على الحدود والتحديات الحالية - 7 شباط (فبراير) 2022

المتحدث: اللواء ستيفانو ديل كول، رئيس بعثة اليونيفيل وقائدها.

- الحديث الثنائي رقم 2 - حقوق الأشخاص ذوو الإعاقة وتحديات إدماجهم - 20 آذار (مارس) 2022

المتحدثة: سارة مينكارا، المستشارة الخاصة لحقوق المعوقين الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية.

من كتابة:
د. ماي شديق
بروفسور ميراى الحاج
ماي بعقلينى

